النجيفي والفتلاوي يتشاجران.. ونواب يعرقلون مشاريع قوانين مهمة

المشادة الكلامية السابعة تؤجل تخفيض رواتب الرئاسات

متابعة/ المدى

أكد مصدر برلماني، أمس الخميس، أن مشادة كلامية وقعت بين رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي والنائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي، تسببت بتأجيل القراءة الثانية لمشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، فيما أكد التحالف الكردستاني أن عددا من النواب يحاولون عرقلة قراءة مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات.

وقال المصدر إن "مشادة كلامية حدثت بين رئيس البرلمان أسامة النجيفي والنائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي، خلال القراءة الثانية لمشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث"، مبينا أن "رئيس البرلمان قرر تأجيل قراءة المشروع بعد هذه المشادة".

وأضاف المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "الفتلاوي غادرت قاعة مجلس النواب، فيما استمرت الجلسة بالانعقاد".

من جهتها قالت النائبة عن التحالف الكردستاني بري زاد شعبان لـ"السومرية نيوز"، إن "عددا من النواب يحاولون عرقلة قراءة مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات"، مشيرة إلى أن "هؤلاء النواب يتذرعون بعدم تطابق مشروع القانون مع الدستور العراقي".

وأوضحت شعبان أن "عددا من النواب (لم تسمهم) يطالبون بتقديم مشروع القانون للرئاسات وأعضاء مجلس النواب على حد سواء".

يذكر أن هذه الحادثة تعتبر المشادة الكلامية السابعة التي تقع بين نواب في البرلمان منذ شهر شباط الماضي، حيث وقعت مشادة كلامية خلال الجلسة الـ٤٠ التي عقدت في العاشر من آذار الحالي، بين النواب التركمان والعرب من القائمة العراقية والكرد على خلفية بيان ألقاه النائب عن التحالف الكردستاني خالد شواني حول كركوك، فيما وقعت مشادة كلامية في الـ٢١ من شباط الماضي، تخللها السب والشتم بين المتحدث الرسمي باسم القائمة العراقية حيدر الملا والنائب حركة الوفاق ضمن القائمة العراقية أحمد العريبي بسبب التصويت على تقرير لجنة تقصي الحقائق حول موضوع إغلاق مكاتب قناة البغدادية في العراق.

كما حصلت مشادة كلامية بين رئيس البرلمان أسامة النجيفي وأعضاء في كتلة التغيير الكردية، في حين وقعت مشادة كلامية بين النائبين عن التحالف الوطني بهاء الأعرجي وعلي شلاه إثر التنافس للصعود على منصة المؤتمرات الصحافية في البرلمان بعد التصويت على الموازنة المالية العامة للعام الحالي ٢٠١١، سبقتها مشادة كلامية بين أعضاء التحالف الكردستاني وكتلة التغيير المعارضة داخل قاعة البرلمان، كما حدثت مشادة كلامية، في جلسة البرلمان الـ٤٣ التي عقدت في الـ١٥ من آذار الحالي، تخللها السب والشتم والتشابك بالأيدي بين النائب عن كتلة الأحرار بهاء الأعرجي والنائب عن ائتلاف دولة القانون صادق الركابي،إثر اعتراض الأخير على إحدى فقرات مشروع قانون المفتشين العموميين.

اللامي: لا يحق للمالكي استثناء أحد من الاجتثاث

أخيراً .. سير مرشحي حقائب الأمن تصل البرلمان

متابعة/ المدى

أعلنت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، أمس، عن وصول السير الذاتية لمرشحي وزارات الدفاع والداخلية والتخطيط لمجلس النواب، مؤكدة توزيعها على أعضاء البرلمان.

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية النائب شوان محمد طه لـ"السومرية نيوز"، إن "اللجنة تسلمت، اليوم، السير الذاتية للمرشحين لشغل حقائب الدفاع خالد متعب العبيدي والداخلية إبراهيم اللامي والتخطيط يوسف الشبلي"، مشيرا إلى أنه "تم توزيعها على أعضاء مجلس النواب والكتل السياسية".

وكانت القائمة العراقية أكدت، الاثنين الماضي، أن رئيس الوزراء نوري المالكي أرسل مبعوثا إلى رئيس البرلمان أسامة النجيفي ليقدم له أسماء مرشحي الكتل السياسية لشغل مناصب وزارات الداخلية والدفاع والتخطيط، مبينا أنه تم تقديم ثلاثة أسماء لشغل منصب وزارة الداخلية وهم كل من عدنان الأسدي وعبد المحسن الكعبي وإبراهيم اللامي.

وكانت القائمة العراقية اتهمت، الاثنين الماضي، رئيس الوزراء نوري المالكي بالمماطلة بحسم ملف الوزارات الأمنية، مشيرة إلى تقديمها أسماء مرشحيها لتلك الحقائب منذ أشهر دون أن تتسلم رد رسمي من المالكي.

وسبق لمصدر سياسي مطلع أن كشف في حديث سابق للسومرية نيوز، الأحد الماضي، عن وجود خلافات بين زعيم القائمة العراقية إياد علاوي ومرشح القائمة لمنصب وزارة الدفاع خالد متعب العبيدي، لافتا إلى أن تلك الخلافات دفعت بعلاوي إلى تقديم مرشح آخر، مبينا أن وزارة التخطيط ذهبت إلى مرشح كتلة الأحرار علي الشبلي، فيما تم تأجيل الحديث عن وزارة الأمن الوطني لعدم اتفاق الكتل على مرشح لها، مبينا أن هذه الأسماء أرسلت إلى مجلس النواب، على أن يتم البت بها خلال اليومين القادمين.

يذكر أن النائب عن القائمة العراقية عثمان الجحيشي قال في حديث سابق، إن القائمة سحبت ترشيح خالد متعب العبيدي من منصب وزارة الدفاع لعدم حصوله على التوافق، فيما أشار إلى أن العراقية رشحت اللواء فصيح العاني والفريق الركن حكمت الجحيشي لمنصب وزارة الدفاع بدلاً من العبيدي.

وسبق أن كشفت لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، في الـ١٧ من آذار الحالي، عن اتفاق الكتل السياسية على أن يشغل مرشح القائمة العراقية خالد متعب العبيدي وزارة الدفاع.

فيما كشف مصدر سياسي مطلع في الـ٢٣ من آذار الحالي، عن تقديم القائمة العراقية الفريق الركن حكمت الجحيشي كمرشح جديد لشغل منصب وزير الدفاع، لافتاً إلى أن جميع الأسماء التي تم تقديمها سابقا قد أهملت بعد الإعلان عنها.

وعزا رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي، في الـ١٦ من آذار الحالي، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككاً بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

ويشغل رئيس الحكومة نوري المالكي، حقائب وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني بالوكالة منذ الإعلان عن تشكيل الحكومة غير المكتملة في الحادي والعشرين من كانون الأول الماضي، وكان طرح اسم الجلبي كمرشح قوي لشغل وزارة التخطيط التي لا تزال شاغرة أيضاً ويشغلها بالوكالة القيادي عن التيار الصدري نصار الربيعي.

ومنح البرلمان العراقي في جلسته التي عقدت في ٢١ من كانون الأول الماضي، الثقة لحكومة غير مكتملة يترأسها نوري المالكي، كما شهدت الجلسة أيضاً أداء اليمين الدستورية من قبل رئيس وأعضاء مجلس الوزراء وفقا للمادة٧٩ من الدستور العراقي.

على صعيد، كشفت هيئة المساءلة والعدالة عن ان جميع الاستثناءات التي أصدرها رئيس الوزراء نوري المالكي للأشخاص المشمولين بإجراءات اجتثاث البعث هي مخالفة للقانون، مشدداً على وجوب إعادة النظر بها. وقال المدير التنفيذي للهيئة علي اللامي لوكالة كردستان للأنباء إن المالكي لا يمتلك الحق القانوني بمنح استثناءات لأشخاص مشمولين بإجراءات اجتثاث البعث خاصة في وزارتي الدفاع والداخلية، واصفاً تلك الاستثناءات بغير القانونية.

وأوضح اللامي أن الاستثناءات يجب ان تخضع إلى المادة ١٢ من قانون الهيئة وهو أن يكون الاستثناء بموافقة الوزير المختص وهيئة المساءلة والعدالة ومجلس الوزراء ومجلس النواب.

وتقول هيئة المساءلة والعدالة أن وزارتي الدفاع والداخلية لم تطبقا بشكل قانوني إجراءاتهما الخاصة بأبعاد البعثيين من المناصب العليا بسبب بعض الضغوطات من جهات عليا، لم يكشف عنها.

فوضى الشرق الأوسط تجبر أنقرة على دخول العراق

متابعة/ المدى

جعلت الاحتجاجات المناهضة للحكومات في شتى انحاء العالم العربي من العراق بلدا جاذبا للاستثمارات رغم استمرار أعمال العنف والهجمات بعد ثماني سنوات من الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للبلاد.

وزار ممثلون عن أكثر من ١٨٠ شركة تركية العراق الذي يحتاج الى استثمارات أجنبية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار هذا الأسبوع لمناقشة فرص الاستثمار والتجارة وأنشطة الأعمال في حيت تعصف الصراعات والاحتجاجات بأماكن أخرى من المنطقة.

ويتطلع العراق إلى إعادة البناء بعد عقود من الحرب والعزلة الاقتصادية ويسعى لجذب استثمارات أجنبية للمساهمة في بناء وإصلاح بنيته التحتية المتهالكة.

وقال مستثمرون مثل شركة البناء التركية نيرسوي التي تأمل في المشاركة في مشروع إسكان في العراق يتكلف ٦٠٠ مليون دولار إن الأوضاع الأمنية في البلاد تحسنت وإن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا تبدو أكثر استقرارا عن حكومات دول أخرى في المنطقة.

ورغم أن العراق ليس محصنا ضد احتجاجات مثل تلك التي تجتاح دولا أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلا أن المتظاهرين العراقيين في معظمهم لا يطالبون باسقاط حكومتهم المنتخبة التي تشكلت في ديسمبر كانون الأول بل يطالبون بتحسين الخدمات الأساسية وإسقاط بعض المسؤولين المحليين.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وصل إلى محافظة أربيل، في زيارة إلى إقليم كردستان للقاء المسؤولين الكرد هناك.

وكان في استقباله رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني ورئيس حكومة الإقليم برهم صالح ورئيس برلمان الإقليم كمال كركوكي وعدد من المسؤولين الكرد.

وكان رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان وصل، الثلاثاء الماضي، إلى محافظة النجف في زيارة رسمية يلتقي خلالها المرجع الديني علي السيستاني، بعد وصوله إلى بغداد الدولي، على رأس وفد رفيع المستوى ضم وزير الخارجية ووزير الطاقة ووزير التجارة ووزير الخارجية وممثلين عن نحو ٢٠٠ شركة في زيارة رسمية، حيث كان في استقباله رئيس الوزراء نوري المالكي.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي أكد، الاثنين الماضي، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره التركي رجب طيب اردوغان بمجلس الوزراء، وحضرته "السومرية نيوز"، أن "جميع القطاعات الاقتصادية في العراق مفتوحة أمام الشركات التركية للاستثمار فيها، مشدداً على ضرورة تفعيل جميع الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، فيما أردوغان رغبة بلاده بزيادة حجم التبادل التجاري مع العراق خلال العام الحالي إلى عشرة مليارات دولار و٢٠ ملياراً بعد أعوام.

جماعات مسلحة تنفذ تصفيات منظمة بعضها تحت باب الثأر

الموصل: النساء على لائحة الاستهداف

متابعة/ المدى

عمليات استهداف النساء، ولاسيما في الموصل، ما زالت في تصاعد، وسط شكاوى من وسائل الإعلام التي تسارع في الحكم على تلك العمليات بأن وراءها جماعات مسلحة، متغافلة عن دوافع قتل أخرى، من نحو جرائم غسل العار، والمشاكل الزوجية، وجرائم الثأر من الضباط الذين ينتمون إلى الأجهزة الأمنية، أو تصفية من يوصفن بأنهن يسرن في «الطريق الخاطئ».

وفي تعليقها على قيام مجموعة مسلحة مجهولة باغتيال ٦ نساء وشاب واحد في مركز محافظة نينوى، تعتبر عضو مجلس المحافظة العملية المذكورة مؤشرا على ضعف أداء الأجهزة الأمنية، فيما ترى باحثة اجتماعية أن أغلب تلك الحوادث، جنائية لا «إرهابية».

مصدر أمني في المحافظة يقول إن «التحقيق لا زال مستمرا في حادث اغتيال ٦ نساء وشاب، وإن ضابطا في الجيش العراقي برتبة ملازم، تم توقيفه على ذمة التحقيق، بعد أن تبين خلال التحقيقات أنه على علاقة مع إحدى الفتيات الضحايا، وإن الشرطة أصبحت على قناعة الآن، بأن الحادث جنائي ولا يندرج ضمن العمليات المسلحة».

وكان مسلحون مجهولون اقتحموا منزلا في حي التنك غربي الموصل، في وقت متأخر من ليلة الأحد الماضي، وقتلوا النساء والشاب، بإطلاق النار عليهم داخل منزل الضحايا، مستخدمين بنادق رشاشة كانوا يحملونها.

ويوضح المصدر أن «اغلب الضحايا من أهالي حي الإصلاح الزراعي، وكانوا في زيارة لمنزل جدهم في مكان الحادث في حي التنك والذي يمكث فيه خالهم، إلا أنه لم يكن متواجدا في المنزل لحظة وقوع الجريمة».

ويضيف أن «٣ مسلحين هم من ارتكبوا الحادث، ولكن التحقيق لم يكشف بعد إن كانوا ينتمون إلى تنظيم مسلح أم لا، لكن التحقيق سيثبت ذلك قريبا»، مشيرا إلى أن الضحايا «هم الجدة وابنتها وابنة الابنة والبعض الآخر من الضحايا هن شقيقات».

ويواصل المصدر أن «اغلب الحوادث التي تُستهدف فيها النساء في الموصل، إذا لم يكن لها صفة مهمة في الدولة، فهي حوادث جنائية؛ إما غسلا للعار أو من يستغل الأوضاع الأمنية وإرباكاتها ليقوم بتبليغ المجاميع المسلحة، للقيام بأعمال التصفية الجسدية لنساء قد سلكن الطريق الخاطئ».

ويلفت إلى أن «هناك حوادث سابقة ارتكبت في الموصل بقتل نساء داخل منازل تستخدم لأمور غير أخلاقية، ويرتادها رجال امن على علاقة بهؤلاء النسوة. نعم قد يكون المنفذ من المجاميع المسلحة؛ ولكن الحادث جنائي، وهناك من سرب المعلومات، ولكن هناك ايضا نساء قتلن بسبب عملهن في دوائر الدولة؛ سواء الأمنية ام المدنية، وهذه تندرج ضمن العمليات المسلحة».

يشار إلى أن هناك مجاميع مسلحة تعمل على تصفية بعض النساء من اللواتي يعملن مثلا في الأجهزة الأمنية او زوجات او شقيقات او أمهات لمنتسبين في القوات العراقية، او بدافع حوادث جنائية متمثلة بغسل العار او ما شابه، بحسب المصادر المعنية في المحافظة.وبتاريخ (٢٠١١/٢/٢٠) اغتال مسلحون مجهولون امرأة ترتدي خمارا، عندما أطلقوا النار عليها في حي القادسية الثانية شرقي المدينة الموصل، في اقرب حادثين ارتكبا بحق النساء لحادثة الأحد الماضي في الموصل، التي تبعد مسافة ٤٠٥ كم شمال العاصمة بغداد.

رئيسة لجنة حقوق المرأة في مجلس محافظة نينوى لمياء الدباغ، تحمل الأجهزة الأمنية مسؤولية استهداف النساء، وترى أن «القوات الأمنية في مثل هكذا حوادث تتحمل المسؤولية كاملة بسبب ضعف الأداء الأمني».

وتتساءل الدباغ «كيف يكون لمجاميع مسلحة أن تقتحم بين آونة واخرى، منزلا مدنيا وتقتل امرأة او ثلاث؟ علما أننا نرى جميع مناطق محافظة نينوى مغلقة ولا يوجد إلا منفذ واحد، فكيف تدخل هذه المجاميع المسلحة؟».

وبوصفها عضوا في لجنة حقوق المرأة، تطالب الدباغ «بتوفير حماية كافية للنساء العاملات وايضا ربات البيوت، وعلى الحكومة المحلية أن تفتح تحقيقا حول من يقف وراء استهداف المرأة؛ هذا الكائن الضعيف الذي لا حول له ولا قوة».

ورغم كثرة العمليات التي تستهدف النساء من قبل المجاميع المسلحة او اشخاص بدوافع شخصية، تؤكد الباحثة الاجتماعية إيمان الطائي، أن استهداف النساء «حوادث جنائية على الأغلب ليس إلا».

وتضيف الطائي أن «الدعاوى التي تأتي إلى المحاكم في نينوى، والخاصة باستهداف النساء غالبيتها جنائية، لأن المستهدفات هن من ربات البيوت على الأغلب، بالإضافة إلى أعداد قليلة من النساء يقتلن بسبب عملهن الوظيفي، فقد يكنّ في الأجهزة الأمنية أو دوائر مدنية حساسة».

وتلفت الطائي إلى أن «العمليات المسلحة التي تشهدها المدينة، تدفع بوسائل الإعلام على الفور، إلى تقييد الحادث ضمن العمليات المسلحة، من جانب الحصول على السبق الصحفي، ولكن نتائج التحقيق تتطلب قليلا من الصبر، كي يتضح فيما بعد بأن الحادث جنائي. فمثلا هناك من يقتل غسلا للعار، أو عن طريق مشاكل عائلية قد تكون فاضحة في بعض الأحيان، وتستوجب التصفية لإنهاء هذه المشاكل».

وتستدرك بالقول إن «وضع المدينة الحالي يدفع بنا إلى توجيه الاتهام إلى المجاميع المسلحة في كل الحوادث، في حين هناك الكثير من الحوادث التي استهدفت فيها النساء في مناطق متفرقة من الموصل، تم الحديث عنها في بادئ الأمر بأنها عمليات مسلحة، ولكن بعد اكتشاف الحقيقة، يتبين أنها حوادث جنائية، فحينها لا تحظى باهتمام من قبل الإعلام».

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون